مصر والنظام العالمي الجديد

إعداد
السفير/ أحمد ماهر
د/ نورهان الشيخ

العدد ٢٣ - السنة الثانية
نوفمبر ٢٠٠٦

ICFS
المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية

قضايا

محاولة لبلورة تطورات جارية

www.icfsthinktank.org

التعريف بالكاتب:

السفير/ أحمد ماهر

- وزير الخارجية السابق.

د.نورهان الشيخ

- أستاذ مساعد العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

تقديـــم:

ان النظام العالمي الجديد – تعبير مازال غامضاً يفتقد إلى تعريف واضح ومُحدد – يُعبر عن التوازن الجديد القائم على أحادية القطب الذي تدور في فلكـــه دول كبيـــرة، ودول صاعدة، ودول صغيرة. وهو توازن ليس من المُحتم أن يدوم إذ أن الحياة الدولية تتطور بصعود، وسقوط إمبراطوريات. وهذا السقوط يتم أحياناً سلمياً، أو فـــي إنفجـــار عنيف. والمهم أن نُحصن مصر ضد هيمنة القوى العظمى الوحيدة، وضـــد إحتمـــالات المُستقبل عندما تنتهي تلك الهيمنة الإحتكارية كما إنتهت من قبلها عهود سيطرة مطلقة أو نسبية. وهذا التحصين يقتضي تدعيم الوضع المصري داخلياً وخارجياً، دون البحث عن صدامات بغير مقتضى، أو إختيار الطريق الذي يبدو أسهل وهو طريق الرضوخ. ولاشك أن مصر قادرة على ذلك، بما تمتلك من مقومات وعناصر عديدة يُمكن أن تتكون منهـــا منظومة مُتكاملة لعمل وطني، وقومي، ودولي يصُب كله في مصلحة مصر، ومُـــستقبلها علماً بأن مصلحة مصر مرتبطة بالضرورة بالتاريخ، والجغرافيا، وبالتلاحم بين الـــروح الوطنية، والقومية في عالم تختفي فيه الحواجز – رغم محاولات بناء الجدر الفاصـــلة – وتزحف عليه العولمة التي يُمكن جعلها قوة إيجابية.

ونظراً لأهمية الموضوع، وما يدور حوله من جدل وإختلاف حاد فـــي وجهـــات النظر، يتم طرحه في هذا الإصدارمن خلال رؤية عملية مبنية على خبـــرة الممارســـة الفعلية والإحتكاك الدولي التي يقدمها أحد رموز الدبلوماسية المصرية السفير أحمد ماهر وزير خارجية مصر السابق وسفيرها في أكثر من عاصمة دولية كبرى، ورؤية أكاديمية تقدمها د.نورهان الشيخ أستاذ العلوم السياسية، والمُشرفة على العديد من برامج التعاون الدولي. ونرجو أن تكون تلك دعوة للحوار الأكثر إتساعاً.

أسرة التحرير

نوفمبر ٢٠٠٦

رؤية علمية

على الرغم من ترديد تعبير النظام العالمي الجديد إلى حد الإسراف أحياناً فإن مفهومه مازال غامضاً لأنه يحتمل تعريفات كثيرة تتنوع بتنوع أصحاب الرؤى والمصالح.

ومثال ذلك أن الولايات المتحدة ترى في قرارة نفسها أن النظام الجديد يعني أن تظل هى القوة الأعظم الوحيدة لا ينافسها أحد، وأن تهيمن على العالم بقوتها وفكرها وإقتصادها ليتبع نظاماً ديمقراطياً ليبرالياً وفق مفهومها وتفسيرها. وإذا كانت تسمح بحيز من الإختلاف فهو في النهاية حيز ضيق تضيق به إذا إتسع. وهى تنطلق في ذلك من رؤية تتصور أنها "خيمّة" إذ أنها مُكلفة بمهمة دينية أو غير دينية – وفقاً للظروف – لإصلاح العالم الذي لن ينصلح وينعم بالهدوء والسلام والرخاء إلا إذا أصبح صورة – حتى إذا كانت باهتة أحياناً – لها. ويُلقى هذا مع المفهوم الأمريكي للعولمة التي تتلخص في الأمركة بإعتبارها نهاية التاريخ، ومنتهى المراد.

أما بقية دول العالم فهى رغم تنوعها تتفق مع فكرة أن العولمة تعني في جوهرها نوعاً من الأمركة لأن الولايات المتحدة تتمتع بقدرات متميزة في مختلف مجالات العلم والتكنولوجيا والإقتصاد تجعل ظلها قادراً على تغطية الكرة الأرضية كما أنها تملك من القوة العسكرية ما يجعلها قادرة على إخضاع الآخرين حتى إذا كان الثمن فادحاً أحياناً، ولكنه ثمن في نظرها مُبرر، ومقبول في أغلب الأحيان لأن مقابله نشر النظام الأمريكي يضمن الأمن والسلام. وقد قرأنا نظريات تقول – تبسيطاً – أن الدول التي بها "مطاعم ماكدونالد" للوجبات السريعة لا يُحارب بعضها

البعض، وهو تعبير آخر عن الإدعاء بقدرة الهيمنة الأمريكية على ضبط الأمور في العالم.

ومع الإقرار العالمي بأن العولمة تحمل في طياتها الكثير من المكاسب والمزايا، فإن إرتباطها، أو تطابقها في أحوال كثيرة مع الأمركة يُقسم العالم إزاءها إلى ***ثلاث فئات:-***

الفئة الأولى: تُقبل طواعية مع بعض التحفظات لهذه الحقيقة بإعتبارها قدراً وتياراً لا يُمكن السباحة ضده. ومن هذه الفئة دول ما يُسمى أوروبا الجديدة في التعبير الأمريكي، ودول العالم الثالث لا تقوى ولا تريد المقاومة، وقد أغوتها أنوار الحضارة الأمريكية المبهرة، وصخب الحياة الأمريكية.

الفئة الثانية: فهى الدول التي تربطها بالولايات المتحدة صلات تاريخية، وعرقية وأحياناً دينية قديمة، تجعلها راضية بالإقتراب منها، وراغبة في إقامة أقوى الصلات بها مع تجنب التطابق العام، والحفاظ على تفرد – قد تزيد أو تنقص نسبته وفقاً لإعتبارات التاريخ، والجغرافيا، والمشاعر الوطنية.

الفئة الثالثة: هى الدول التي لا تقبل بالنموذج الأمريكي قدراً وفرضاً، ولكنها تؤمن بأن للعولمة جوانب يُمكن الإستفادة منها، ولقوة العلاقات مع الولايات المتحدة فوائد كثيرة، ولكنها ترفض أن تذوب في المحيط الأمريكي لأنها حريصة على شخصيتها فهى تؤمن بالتقارب، وليس التماثل، والتعاون وليس التبعية، والتميز، وليس بالضرورة التناطح. وبينما تُعطي الأولوية دائماً لتأكيد إستقلالها، وضمان أمنها وإستقرارها، وتقدمها الإقتصادي، والسياسي، والإجتماعي. وتنطلق بعض دول تلك الفئة أيضاً الحرص على ما قد يكون لديها من إشعاع إقليمي، ودور تحرص

عليه ربما لأسباب قومية، أو أمنية، وعلى كل الأحوال لحماية مصالح حيوية تجعلها حريصة على ألا تذوب في كيانات غريبة. وفي هذا الخيار فإن هناك دولاً قادرة على أن تتجنب الصراع المباشر، وأخرى تتورط في مثل ذلك الصراع فتدفع أحياناً ثمناً باهظاً سواء من إستقلالها، أو قدرتها على البقاء، والتقدم، أو تعرضها لعزلة تفرض عليها في شكل عقوبات تعوق تحركها الطبيعي.

وبالنسبة لمصر فإنها إذاً تنتمي للفئة الثالثة، فإنها حريصة على إقامة التوازن في علاقاتها مع القوة الأعظم، ومع القوة الآخرى، وعلى تجنب الصراع، وإدارة الخلافات بأسلوب يضمن مصالحها.

وهذه الدراسة عن مصر والنظام العالمي الجديد، إنطلقت من نظرة سياسية تستند إلى الواقع السياسي المُرتبط بالمصلحة القومية، والوطنية، ووسائل تفعيلها، وحمايتها أكثر مما تستند إلى نظريات سياسية قابلة بالضرورة للتطور بل ربما للتبدل، ولذلك فإننا نستند إلى ثوابت تأخذ في إعتبارها بالضرورة مُستجدات لا تمس الجوهر.

كانت مصر على مر التاريخ بحكم موقعها الجغرافي، وبحكم سواحلها الممتدة ونيلها الذي يربُط بأعماق القارة الأفريقية مهداً للحضارة، وفي نفس الوقت مطمعاً لمن يريدون إستغلال عناصر قوتها، وتطويع إرادتها.

وجاء الغزاه، والطامعون، والراغبون في إستغلال قيمة مصر لإضافتها إلى قوتهم في محاربة أعدائهم، ولكنها إستطاعت أن تمتصهم، وتمُصرهم في نفس الوقت الذي إستفادت فيه مما يحمله القادمون من بعيد، فإستطاعت أن تضُم ما لديهم

إلى ما لديها دون أن تفقد هويتها، وجوهرها حتى عندما إعتنقت دياناتهم، وفلسفاتهم لأنها طبقت كل ذلك بطباعها، وطورته ثم ساعدت على إنتشاره، فظلت دائماً مصدراً للإشعاع، تشع ما خلقته، وما إكتسبته، وإستوعبته، وبسبب هذه القيمة فإنها في عصور تألقها، وفي عصور ضعفها ظلت "القيمة" التي هى مجموع الجغرافيا، والتاريخ، والفكر، والفن، والفلسفة، والدين، والتجديد، والتراث في مزيج قد تختلف نسب مكوناته دون أن يتغير جوهره، تتنازعه تيارات تحاول جره شرقاً أو غرباً، شمالاً أو جنوباً دون أن تستطيع – على المدى الطويل – أن تنال من أصالته.

وفي هذا المجال هناك مقولة نقلها دبلوماسي غربي كبير عن شخصية مصرية لعبت دوراً محورياً في ***مرحلة حاسمة من تاريخ مصر الحديث وهى:***

" نحن عرب، ولكننا لسنا كالعرب، وبنفس المنطق فنحن أفريقيون ولكننا لسنا كالأفريقيين، وبحر أبيض متوسط، ولكننا لسنا كالبحر الأبيض المتوسط" شرقيون وغربيون، شماليون وجنوبيون من نوع خاص، ليس هذا تفاخراً، أو تمسحاً، أو تنصلاً بل هو تعبير دقيق عن واقع مصري لخصه صديق لي في عبارة مُختصرة يقولها "بالبلدي" ***بعلامة تعجب مقرنة بعلامة إستفهام هى :*** " أما أنتم يا مصريين !؟ "وهى عبارة تحمل في رأيي مُلخصاً بليغاً لكل ما ذكرتُ.

أولاً: في إطار الظام الدولي الجديد فإن المصالح المصرية لا تتغير، ولكن وسائل وأساليب الحفاظ عليها يجب أن تتطور أولاً في المجال الداخلي ثم في مجال توظيف الأوضاع الإقليمية – التي تؤثر على الأوضاع المصرية – لدعم تلك المصالح في مواجهة الأوضاع الدولية، وإذا أردنا تحديد تلك المصالح ***فإننا نُلخصها فيما يلي :***

١- التنمية السياسية.

٢- التنمية الإقتصادية.

٣- التنمية الاجتماعية.

٤- التنمية البشرية، وخاصة الإصلاح الشامل لنظام التعليم.

٥- توفير الإستقرار الذي يضمن فعالية، وإستمرارية التنمية بمفاهيمها المختلفة.

٦- تحقيق المناخ الآمن المناسب للحفاظ على الإستقرار.

وكل عنصر من العناصر التي أوضحناها يؤثر ويتأثر بالعناصر الأخرى، بشكل الترابط بينها والسعي لتحقيقها منظومة متكاملة في العمل في مضمونه، وتوقيته بحيث أن تأجيل السعي لتحقيق أحدها يُمكن أن يؤثر بالسلب على "المصلحة الوطنية" في مجموعها. وفي تقديري أن المحاولات للإصلاح الاقتصادي، وتأجيل الإصلاح السياسي، أو التركيز على الجانب الاقتصادي دون النظر إلى البعد الاجتماعي، أو التضحية بالبعد الاقتصادي للإلتفات إلى التنمية الاجتماعية وحدها، تلك المحاولات التي إنطلقت في الماضي في مصر، وفي دول أخرى بنوايا حسنة، ونبيلة لها منطقها الجدير بالإحترام، قد أوضحت خطورة هذا المنطق من الناحية العملية. فالديمقراطية التي تُعبر عن رغبة نابعة من الشعب في المشاركة الفعالة في تقرير سياسات الوطن والبت - عن طريق الأجهزة الدستورية- في الخيارات الإقتصادية التي يراها مؤدية إلى تحقيق التنمية التي يتطلع إليها، وإلى زيادة الثروة القومية، يرتبط بها مشاركة الشعب أيضاً في تحقيق التوزيع العادل لتلك الثروة بالأسلوب الذي يضمن مكافأة المجتهد، وتلبية إحتياجات المحتاج في توازن عادل يضمن الإستقرار، وبالتالي الأمن.

أما إذا لم تتحقق التنمية الإقتصادية فإن المجتمع يفتقر حينئذ إلى ما يُتيح له تقديم الخدمات الضرورية، أو توزيعها بطريقة عادلة مما يؤدي إلى حالة من الإحتقان تخلق دوامة من عدم الإستقرار الذي يُمكن أن يضُر بمسيرة الديمقراطية فيما يُشكل حلقة شريرة.

ولذلك فإن السياسات في المجالات الثلاثة مُرتبطة إرتباطا وثيقا، يشمل أيضا سياسة التنمية البشرية بهدف إيجاد الكوادر الضرورية، وكذلك الآليات المناسبة. ويحتاج النظام الديمقراطي ليكون فعالا إلى أحزاب فعالة، ونظم إنتخابي حر، وشفاف يضمن تمثيلا عادلا لمختلف الفئات والإتجاهات، وإلى صحافة حرة، ومسئولة تلتزم بميثاق شرف تطبقه نقابة قوية، ومستقلة.

ثانيا: ان التحرك لتحقيق النهضة، وعناصرها التي أوضحناها لا يتم بمعزل عن العالم، وبالتالي فإن المحيط الدولي والإقليمي – كما يتأثر بمصر وإشعاعها – فإنه يؤثر عليها، وعلى حركتها من أجل تحقيق أهدافها الداخلية، وبالتالي فإن الأمر يحتاج إلى أن يكون ذلك المحيط مستقرا وهادئا، كما أن مصر تحتاج إلى التعاون مع ذلك المحيط – إقليميا، ودوليا ليساعدها ذلك التعاون على تحقيق أهدافها.

وذلك يقتضي أن تُساهم مصر بنشاط وكفاءة في تسوية المشكلة الفلسطينية، ومشاكل السودان، ومشكلة العراق، ومشاكل سوريا ولبنان، ومشاكل مياه النيل ومشاكل القارة الإفريقية، وعلاقة الخليج وجيرانه، وخاصة إيران والمسألة النووية، وليس من شك في أن الدبلومسية المصرية تنشط في كل هذه المجالات بدرجات متفاوته لإقتناعها بتأثيرها على الأمن القومي المصري، وأيضا على التحرك المصري لحل مشاكلها الداخلية، فإن عدم الإستقرار في المنطقة يؤثر بالسلب على

النظرة إلى إحتمالات نجاح التجربة الإصلاحية المصرية في إجتذاب المساهمة الدولية.

وتُثير المسألتان – وهما مُتصلتان من جوانب، ومنفصلتان من جانب آخر – موضوع الأطر التي تتحرك فيها مصر.

فبالنسبة للمشاكل التي أشرنا إليها فإن مصر تتحرك من منطلق :

١- الشرعية الدولية والقانون الدولي.

٢- الإقتناع بإرتباط المصالح العربية، وإرتباط الأمن المصري بالأمن القومي العربي من جوانب كثيرة.

٣- الإقتناع بأن تسوية الخلافات العربية هى خطوة أساسية لتحقيق الأمن العربي القومي.

٤- ان الإضطرابات في أية دولة عربية، والنزاعات بين دول عربية، من شأنها أن تُسمم الأجواء في المنطقة كلها، وتفوق جهود كل دولة عربية منفردة لتحقيق التقدم عن طريق تحقيق نظام إقتصادي عربي موحد بقدر الإمكان.

٥- ان موضوع علاقات العرب بجيرانهم – سواء كنا نتحدث عن إسرائيل، أو عن إيران، أو عن تركيا، وما تُثيره من مشاكل لا يُمكن التعامل معها إلا على أساس موقف عربي أميل إلى التوحد منه إلى التفرق. ومصر هى المؤهلة للقيام بدور التقريب لما تتمتع به من ثقة وقدرة على المستوى الإقليمي والدولي.

٦- ومما يُساعد مصر على القيام بهذا الدور، القيام بإصلاحات جذرية للنظام العربي تتجاوز الإصلاحات الشكلية في أجهزة جامعة الدول العربية (بإنشاء أجهزة جديدة مشكوك في فعاليتها) إلى إتباع أسلوب في التشاور، والتعامل

يُركز على الأساسات، ويغوص في أعماق المشاكل بوضوح ومصارحة بعيداً عن جداول الأعمال المكتظة، والقرارات المطولة المكررة التي لا تُنفذ رغم تعديل نظام التصويت.

وليس من شك في أن الجهد المصري في هذا الشأن علاوة على أنه تحقيق الإستقرار، والأمن في المنطقة، فإنه يؤكد دورها، ويدعمه في تعاملها الدولي. فإن مصر لإنجاح تجربة التنمية الشاملة تحتاج إضافة إلى التعاون العربي العربي (السوق المُشتركة – خطط تنمية مُنسقة – إستثمارات لفوائض البترول العربي) إلى تعاون العالم الخارجي. ومما يضمن هذا التعاون جدية الإصلاحات الداخلية فالنجاح يجتذب ويُشجع، إلا أنه من المهم – كما أسلفنا – أن يكون هذا التعاون الدولي على ***أسس واضحة وثابته:***

١- ان الإصلاح في جميع جوانبه إصلاح مصري تمليه المصلحة المصرية، ويقره الشعب المصري وفق الأسلوب الذي يراه.

٢- ان مصر تُرحب في هذا الإطار بالتعاون مع الدول الصديقة على أساس الندية والمساواة، وعدم التدخل في الشئون الداخلية.

٣- ان هدفان من أهداف التعاون هو إيجاد أسلوب جديد يؤدي إلى الإستغناء تدريجياً عن المساعدات المالية المباشرة، لصالح الإستثمارات، والمشاركات والمعونات الفنية، ونقل التكنولوجيا، والتعاون في مجال الأبحاث المشتركة.

السفير: أحمد ماهر

رؤية أكاديمية

ماهية النظام العالمى الجديد ؟

يُشير مصطلح "النظام العالمى الجديد" إلى بدء حقبة جديدة في تاريخ تطور العلاقات الدولية يشهد فيها هيكل النظام الدولى القائم، وتوازنات القوى فيه تغييرات جذرية. وقد أطلق ذات المصطلح من قبل في أدبيات العلاقات الدولية، وكان أول استخدام له عقب إعلان الرئيس الأمريكى ودرو ويلسون لمبادئه الأربعة عشر والتى مثلت تغيراً هيكلياً في بنية النظام الدولي، وأسلوب إدارة التفاعلات فيما بين الدول الكبرى به في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. كما استخدمه عدد من المُحللين أيضاً للإشارة إلى التغيرات التي اكتنفت النظام الدولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وخروج ألمانيا، واليابان، وإيطاليا من حلبة التنافس الدولي، وبدء تبلور نظام القطبية الثنائية، وبروز الإتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة كقوتين قائدتين، وقابضتين على مقاليد هذا النظام في إطار تناقض أيديولوجي حاد بينهما.

ومنذ مطلع التسعينات تضافرت عوامل عدة أدت إلى إنتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين، الأمر الذي دفع الكثيرين إلى الاعتقاد بميلاد نظام عالمي جديد. ففي أغسطس ١٩٨٩ بدء سقوط النظم الشيوعية في دول أوروبا الشرقية الواحد تلو الأخر. وفي عام ١٩٩٠ أعيد توحيد الألمانيتين بمقتضى إتفاقية موسكو في سبتمبر ثم إعلان نيويورك في أكتوبر. وفي ١٩ نوفمبر من نفس العام وقع أعضاء حلفي وارسو، والأطلنطي معاهدة خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا (CFE)، والتي اعتبرت آنذاك شهادة وفاة الحرب الباردة.

كما شهدت القضايا الإقليمية تعاوناً غير مسبوق بين القوتين العظميين لاسيما أزمة الخليج الثانية التي تفجرت بإجتياح العراق للكويت في مطلع أغسطس ١٩٩٠. وساد الإعتقاد، خطأ، بأن الأمم المُتحدة أصبحت تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في القضايا الدولية. ثم جاء انهيار الإتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٩١ ليكلل كل هذه التطورات، وليدعم الإعتقاد بالتحول إلى نظام عالمي جديد.

وقد اختلف محللو العلاقات الدولية حول طبيعة هذا النظام. فالبعض أفرط في التفاؤل، وأعتبره مولد نظام مُتعدد القوى أكثر ديمقراطية، وتمسكاً بمبادئ العدالة والقانون الدولي، وتسوده قيم الليبرالية السياسية، والاقتصادية، وتساعد ثورة الإتصالات، وتكنولوجيا المعلومات في التقريب بين أرجائه، وتجاوز الحدود الجغرافية، والثقافية بين الأمم، والشعوب ليصير الحوار هو الآلية الأساسية للتفاعل بين حضاراته في إطار ما أصطلح على تسميته بالعولمة. والبعض الأخر كان أكثر واقعية حيث رأى أن النظام العالمي الجديد يتجه نحو أحادية قطبية طاغية وأن صدام الحضارات أمراً لا مفر منه.

والواقع إن هذا الإختلاف كان طبيعياً، فكل ما شهدته حقبة التسعينات لم يكن سوى مرحلة انتقالية إلى النظام العالمي الجديد الذي تبلورت ملامحه، ووضحت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتأكدت بإحتلال الولايات المُتحدة للعراق.

ولاشك إن الوقوف على فرص مصر، والتحديات التي تواجهها في ظل "النظام العالمي الجديد" تقتضي فهماً أولياً لطبيعة هذا النظام، والقوى الفاعلة فيه والتوازنات، والعلاقات القائمة بين هذه القوى. وفي هذا الإطار تبرُز مجموعة من الأبعاد، ***والسمات للنظام العالمي الجديد:***

أولها، يتعلق بهيكل النظام الدولي، والذي بدا واضحاً إنه إحادي القطبية. فهناك قوة عظمى واحدة، وهى الولايات المتحدة، تحتل مكان الصدارة بين القوى الكبرى وذلك بفعل عوامل عدة. فمن ناحية تمتلك الولايات المتحدة قدرات كبيرة ليس فقط جغرافياً، وديموجرافياً، وإنما إقتصادياً، وعسكرياً أيضاً كما هو مُبين في الجدول المُرفق. ومن ناحية أخرى، لديها رؤية وإرادة سياسية للعب دور محوري وحاسم في كافة القضايا الدولية والإقليمية، وأن تكون هى الفاعل الأوحد، أو على الأقل الأساسي، والحقيقي في هذه القضايا.

يلي القطب الأوحد عدد من القوى الكبرى التي ربما لا تقل كثيراً من حيث القدرات والإمكانات عن الولايات المتحدة بل أن بعضها يفوقها في بعض القدرات، ولكن ليس لديها الإرادة السياسية اللازمة لترجمة هذه القدرات إلى نفوذ دولي مهيمن. ولعل النموذج الواضح على ذلك هو الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر بدوله الخمسة والعشرين عملاقاً إقتصادياً له سياساته، ونظمه المشتركة الواضحة، والمحددة على الصعيد الاقتصادي، إلا إنه يفتقد إلى الرؤية، والإرادة المُشتركة على صعيد السياستين الخارجية والدفاعية. ورغم الخطوات التي تم إتخاذها في هذا الإتجاه فإن الإتحاد الأوروبي مازال بعيداً عن كونه فاعلاً دولياً واحداً على الصعيد الدولي، وذلك فيما يتعلق بالقضايا ذات الأبعاد السياسية، والاستراتيجية الأمنية. ولقد برز ذلك واضحاً في أزمة الإحتلال الأمريكي للعراق حيث أنقسمت دول الإتحاد الأوروبي على نحو حاد بين مؤيد بل ومشارك في العمليات العسكرية والإحتلال وهو التوجه الذي تزعمته بريطانيا؛ وفريق أخر معارض، ومندد بهذا الإحتلال وهى الحملة التي قادتها فرنسا، وألمانيا.

وربما ينصرف هذا القول أيضاً على روسيا الإتحادية نظراً لحدود دورها على الصعيد الدولي وحدود سقف المواجهة بينها، وبين الولايات المتحدة، والتي عادة ما

تقتصر على السلوك اللفظي، والدبلوماسي دون أن تتجاوزه إلى المواجهة المباشرة عسكرية كانت، أو غير عسكرية.

أما العملاقين الآسيويين الصين، واليابان فإن جُل اهتمامهما ينصرف إلى محيطهما الإقليمي، ومجالهما الحيوي المباشر، ولم تمارس أى منهما على مر التاريخ دوراً فاعلاً إلا في هذا الاطار.

ثانيها، أن النظام العالمي الجديد تحكمه توازنات القوى، والمصالح معاً. فحلم الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف المتمثل في عالم يقوم على توازن المصالح والإعتماد المتبادل وليس توازن القوى لم يتحقق كلياً حيث ظلت توازنات القوى تلعب دوراً حاسماً في تحديد طبيعة العلاقات، والتحالفات القائمة بين القوى الكبرى في النظام الدولي، إلى جانب المصالح المتبادلة التي أصبح لها دوراً محورياً أيضاً في هذا الاطار.

فمما لاشك فية أن تزايد الإختلافات، ووضوح التناقضات بين القوى الكبرى يعطي الدول المتوسطة، والصغرى في النظام حرية أكبر للحركة، وقدرة أكبر على المناورة، إلا إنه في ظل النظام الدولي القائم لا توجد مثل هذه التناقضات بين الولايات المتحدة، والقوى الكبرى الأخرى. فجميعها، بما في ذلك روسيا والصين، لها مصالحها، وتفاهماتها مع الولايات المتحدة. صحيح أن هذا أوضح ما يكون في حالة الإتحاد الأوروبي الذي يرتبط عضويا، واستراتيجياً بالولايات المتحدة، وكذلك اليابان التي مازالت تحت النفوذ الأمريكي المباشر منذ الحرب العالمية الثانية. إلا إنه حتى روسيا، والصين ورغم ما تبديه البلدان من آن لأخر من استياء من الهيمنة الأمريكية، واختلاف في المواقف مع الولايات المتحدة تجاه بعض القضايا الدولية، والإقليمية بل وإصدارهما بيانين مشتركين الأول عام ١٩٩٧، والثاني في يوليو ٢٠٠٥ تضمنا نقداً لمحاولة دولة واحدة الهمينة، والإنفراد بزعامة العالم والتأكيد

على أهمية تعدد الأقطاب في النظام العالمي الجديد، إلا إن هذا ما يُمكن أن يُطلق عليه إذا جاز التعبير "معارضة داخلية"، بمعنى أنها تأتي في إطار توجه عام حاكم لعلاقات البلدين بالولايات المتحدة أكثر ميلاً إلى التعاون، والإتفاق منه إلى التناقض، والإختلاف. كما إنه عادة ما يأتي دفاعاً عن مصالح مباشرة لهذه الدول اقتصادية كانت أو أمنية. وقد عبر الرئيس الروسي بوتين صراحة عن ذلك حين أكد على إنه لا مساس "بالشراكة الإستراتيجية" القائمة بين روسيا، والولايات المتحدة.

وهو ما يعني أن أى توقعات، أو تطلعات لمساندة حقيقية أوربية، أو غير أوروبية للقضايا العربية على النحو الذي يُمثل مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة أمراً مُستبعداً، ومشكوك في حدوثه، لأن أياً من هذه الأطراف ليس على استعداد للإضرار بمصالحة معها مقابل لا شئ.

أما **السمة الثالثة**، التي تُميز النظام الدولي الراهن فهى التراجع الواضح في دور الأمم المُتحدة كفاعل مُستقل في القضايا الدولية والإقليمية. وقد ارتبط هذا إرتباطاً وثيقاً بالهيمنة الأمريكية، وتجاوزها لكل ما قد يُعيق تنفيذ مخططاتها، وسياساتها حتى ولو كانت الأمم المتحدة ذاتها التي من المفترض أن تمثل إرادة المجتمع الدولي والشرعية الدولية بمعناها الواسع. ولعل النموذج الصارخ لذلك هو احتلال الولايات المتحدة للعراق بقرار منفرد أحادى الجانب بعد فشلها في استصدار قرار من مجلس الأمن يُتيح لها التدخل العسكري في العراق نتيجة معارضة كل من روسيا وفرنسا والصين لذلك. وبدلاً من أن تتصاع الولايات المتحدة لرأى الأغلبية في مجلس الأمن تجاهلت ذلك تماماً، وقامت بإحتلال العراق. صاحب ذلك انتهاكات صريحة، ومعلنة لحقوق الإنسان، وللقانون الدولي الإنساني الأمر الذي مثل رده وصدمة لأطروحات حقبة التسعينات التي سادها التفاؤل بشأن مزيد من الإلتزام الدولي بالمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان في وقتي السلم والحرب لاسيما، وإنها

صدرت من الولايات المتحدة التي إرتدت طويلا عباءة النضال دفاعاً عن حقوق الانسان.

رابعها، بروز الدين كأحد عوامل الصراع الدولي بعد غياب دام قرون طويلة. فمنذ حرب الثلاثين عاما، والتي بدأت بثورة البروتستانت ضد حاكمهم الكاثوليكي في إحدى الولايات الألمانية، وإمتدت لتصبح حربا دولية بين النمسا، وأسبانيا من جانب وفرنسا، والسويد من جانب أخر، وانتهت بصلح، وستفاليا عام ١٦٤٨ الذي كان علامة فارقة في تطور العلاقات الدولية فلم تشهد منذ ذلك الحين حروبا، أو صراعات ذات أسباب، أو صبغة دينية مباشرة. إلا إن وصف الرئيس الأمريكي جورج بوش الحرب في العراق على إنها "حرب صليبية"، وتأكيد وزير خارجيته كولين باول هذا الوصف في مناسبة أخرى، ثم إعلان رئيس الوزراء الإيطالي بيرلسكوني "إنها حرب على الإسلام" الذى لا يُلبي – من وجهة نظره – حقوق الإنسان، والتعددية والديمقراطية. كذلك أزمة الرسوم الدنماركية المُسيئة للرسول (ص)، ومؤخراً وصف جورج بوش لمحاولة تفجير طائرات في بريطانيا تم إحباطها في أغسطس ٢٠٠٦ بأنها جزء من الحرب مع "الفاشيين الإسلاميين الذين يستخدمون أى سبيل لتدمير من يحبون الحرية منا من أجل إيذاء أمتنا"، ثم إقتباس بابا الفاتيكان في محاضرة له في سبتمبر من نفس العام بجامعة ريجينسبورج الألمانية لحوار دار في القرن الرابع عشر بين إمبراطور بيزنطي، ومثقف فارسي، حول دور نبى الإسلام، ووصفه الرسول (ص) فيها بأنه لم يأت إلا بما هو سيئ، وغير إنساني زاعماً نشر الدين الإسلامي بحد السيف، وأن العقيدة المسيحية تقوم على المنطق لكن عقيدة الإسلام تقوم على أساس أن إرادة الله لا تخضع للعقل، أو المنطق. مثل هذه التصريحات والمقولات أثارت في كل مرة احتجاجات واسعة في العالم الإسلامي تضمنت بعض أعمال العنف أعاد للأذهان بعضاً من مشاهد

الصراعات، والحروب الدينية في أوروبا، وأثارت العديد من التساؤلات حول مدى القدرة على إحتواء حالة الغضب في الشارع الإسلامي، وإمكانية تطورها إلى ما هو أعمق، وأخطر من الغضب، والإستياء الشعبي لا سيما مع إصرار بعض قيادات الغرب على التعامل مع الإسلام كأيدولوجية، وليس دين سماوي يتبعه ١,٢ مليار شخص في جميع أنحاء العالم.

خامسها، عودة سباقات التسلح على المستويين الإقليمي، والدولي رغم الحديث عن التطور غير المسبوق في محادثات نزع السلاح، والحد من انتشار الأسلحة النووية. فالتفجيرات النووية التي أجرتها الهند ثم باكستان في أواخر التسعينيات، ثم إعلان كوريا الشمالية عن إمتلاكها السلاح النووي، وسعى إيران لإمتلاك قدرات نووية قد تؤهلها لإمتلاك أسلحة نووية في المُستقبل القريب يؤكد الإتجاه نحو عودة سباقات التسلح بصورة واضحة بين القوى الإقليمية الكبرى. بل وأيضا على نحو أقل تصعيداً وأكثر هدوءاً بين القوى الكبرى. فمن المعروف أن روسيا الإتحادية بدأت برنامجاً لتطوير المؤسسة العسكرية يتضمن من بين أبعاد عدة تطوير الصناعات العسكرية التي تستأثر بما يزيد عن ٣٨% من الميزانية العسكرية الروسية. وفي هذا الإطار تمكنت روسيا في إبريل ٢٠٠٤ من إطـــلاق صاروخ توبول- إم (إس إس -١٢م٢) القادر على اختراق الدرع المضاد للصواريخ التي كانت الولايات المتحدة تعتزم إقامته، وإعترضت عليه روسيا بشدة، ولم تستطع إثناء الولايات المتحدة عن عزمها هذا بالطرق الدبلوماسية، ولم يكن إمامها سوى تطوير التكنولوجيا العسكرية القادرة على تفريغ المشروع الأمريكي من جدواه فتوقف فعلياً. كذلك، تشهد القدرات العسكرية الصينية طفرات ملحوظة، وإتجاه متزايد لتطوير التكنولوجيا العسكرية بالتعاون مع روسيا، وبدرجة أقل اسرائيل التي تُعتبر البوابة الخلفية لحصول الصين على التقنية الغربية. كما تُعتبر السياسة الدفاعية،

والأمنية المُشتركة للإتحاد الأوروبي التي مازالت في بدايتها خطوة هامة نحو تعزيز القدرات الدفاعية الأوروبية المُستقلة نسبياً عن الولايات المُتحدة، وحلف الأطلنطي. وقد كان تكوين قوات Eurofor وEuromarfor عام ١٩٩٥ ثم قوات رد الفعل السريع الأوروبية (٥٠ – ٦٠ ألف جندي) عام ١٩٩٩، فإعلان أحقية الإتحاد الأوروبي في استخدام الأصول، والمعدات المُشتركة لحلف الناتو في ديسمبر ٢٠٠٢، ثم تبني المجلس الأوروبى "للإستراتيجية الأمنية الأوروبية" في ديسمبر ٢٠٠٣ دلالات بارزة على جدية هذا التوجه الأوروبى رغم تواضع الإنجازات التي تحققت في هذا الصدد حتى الآن.

فرص مصر في النظام العالمي الجديد والتحديات التي تواجهها:

في عالم أحادى القطبية تسوده دولة واحدة وتدور باقي الدول الكبرى في منظومتها تقل كثيراً مساحة حرية الحركة المُتاحة للدول المتوسطة، والصغرى. فإما أن تكون من توابع هذه المنظومة فتقوم بدور خدمي على المستوى الإقليمي، وتحظى في المقابل بالدعم مّن خلال المعونات، والمساعدات. أو تخرج عن المنظومة وتحاول لعب دور مُستقل فتكون دولة "مارقة" تستحق التأديب والتحجيم. وهناك دائماً دربا وسطاً بين هذا وذاك، ولكنه يحتاج إلى درجة عالية من الحنكة، والمناورة السياسية لدى القيادة السياسة للدولة الذي تسلُكه. كما يحتاج أيضاً إلى درجة ما من الإكتفاء الذاتي، وقدرات وطنية تُمكن الدولة من التمتع بالإحترام، والمكانة المناسبة.

ولاشك أن مصر لديها عوامل عدة تُمكنها من تحقيق مكاسب، ووضع مُتميز في ظل النظام الدولي القائم أهمها:

١- **علاقة التعاون الوثيق في مُختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية مع القطب الأوحد في النظام على مدى العقود الثلاثة الماضية.** ورغم أنه من الضروري العمل على استمرار هذه العلاقة إلا أنه أصبح من المُلح إعادة النظر فيها وفي مقوماتها. فعندما بدأت العلاقة في السبعينيات وفي إطار الحرب الباردة، والصراع الأيديولوجى مع الإتحاد السوفيتي كانت الولايات المتحدة في حاجة ماسة لطرد النفوذ السوفييتي، ومد نفوذها في كل شبر من المنطقة، ومن ثم كان لمصر أهميتها الإستراتيجية البالغة بالنسبة للولايات المُتحدة، وكان لمصر بالتالي قدرة تساومية عالية في مواجهة الولايات المتحدة، ومكانة مُتميزة في السياسة الأمريكية، والغربية.

ولكن مع خروج الولايات المتحدة منتصرة في الحرب الباردة، ثم تواجدها العسكري المُكثف في منطقة الخليج عقب حرب الخليج الثانية (٩٠ – ١٩٩١)، وإحتلالها العسكري للعراق عام ٢٠٠٣ تراجع دور الحلفاء في المنطقة، وأهميتهم على نحو ملحوظ، حيث تقوم الولايات المتحدة ذاتها بتنفيذ أهدافها، وسياساتها مباشرة دون الحاجة لوسيط، كما إنها لم تعُد تحتاج إلى حتى مجرد التأييد لهذه السياسات من جانب دول المنطقة بعد تجاوزها الصارخ للشرعية الدولية في أزمة احتلالها للعراق.

فالسياسة الأمريكية تقوم على التدخل الأمريكي المُباشر لإعادة رسم خريطة القوى في المنطقة بهدف تأمين المصالح الأمريكية، والسيطرة المباشرة على النفط فيها إلى جانب تأمين، وحماية اسرائيل. فيما عُرف بمشروع "الشرق الأوسط الكبير" والذي يهدف إلى التخلص من عدد من النظم في المنطقة بدعوى الإصلاح، وفرض نموذج الديمقراطية الأمريكية. وقد كان احتلال العراق، والإطاحة بصدام حسين وإقامة نظام جديد موالي لها "أولى" الخطوات الأمريكية في هذا الإطار.

ومن ثم فإنه آن الأوان لإعادة النظر في مُحددات العلاقة مع الولايات المتحدة وما يُمكن أن يُقدمه كل طرف للأخر، وإيجاد صيغة جديدة تُعظم الإستفادة المصرية وتضمن لها الإحترام اللائق دوليا وإقليميا، صيغة تقوم على مصالح مُتبادلة حقيقية بين الطرفين، وتكفل لمصر دور الشريك، وليس التابع. وما زال هناك مجالات عدة يُمكن التعاون الحقيقي في إطارها، ولكنها تحتاج إلى وعى، وتحديد دقيق من الجانب المصري إذا أرادت مصر إستعادة قدرتها التساومية من جديد، والإنتقال إلى مرتبة الشريك الفاعل.

٢- **وجود أسس قوية للتعاون مع القوى الكبرى الأخرى** تُمثل قاعدة يُمكن الإنطلاق منها لتعزيز هذا التعاون. فالنظام الدولي لن يستمر أحادى القطبية إلى الأبد. وتتبع تاريخ العلاقات الدولية، وتطورها يؤكد إن سيطرة أى قوة على قمة هذا النظام مهما طالت مدتها إلى الزوال. ومن ثم فإن المستقبل القريب، أو البعيد سوف يشهد تحولاً في هيكل النظام الدولي، والذي على الأرجح أنه سوف ينتقل إلى نظام مُتعدد القوى على غرار ذلك الذي ساد العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين.

وفي هذا الإطار تبرز أهمية التركيز على مناطق التأثير المُحتملة، والمُتمثلة في عدد من القوى الكبرى في إطار النظام الدولي الراهن، ***وأهمها:*** روسيا الإتحادية، الإتحاد الأوروبي، الصين، اليابان. ولمصر علاقات جيدة مع هذه القوى وهناك أطر قائمة تُتيح فرص كبيرة لدفع، وتعزيز التعاون معها.

فخبرة التعاون بين مصر **وروسيا الإتحادية** تؤكد عمق العلاقات بين البلدين. فقد كانت روسيا المصدر الرئيسي لتسليح الجيش المصري، وتطويره، وتحديث منظومته الدفاعية، وقد خاضت مصر حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ إعتماداً على التكنولوجيا، والأسلحة الروسية، والتدريب الروسي لكبار العسكريين المصريين. كما أن غالبية المشروعات التنموية، والصناعية العملاقة في مصر تمت بمساعدة، وتكنولوجيا روسية (٩٧ مشروعاً) أبرزها السد العالي، ومُجمع الحديد والصلب، ومجمع الألومنيوم، وترسانة الإسكندرية. ويُدعم هذه الخبرة توافر الأطر اللازمة لتطوير هذا التعاون من إتفاقات، وبروتوكولات تم التوصل إليها في فترة ما بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، وتؤكد جميعها على أهمية تطوير العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات. هذا إلى جانب ما تشهده روسيا من استقرار سياسي

وانتعاش اقتصادي ملحوظ منذ تولي الرئيس بوتين السلطة عام ٢٠٠٠ مكنها من تحقيق نسبة نمو سنوي وصلت إلى أكثر من ٧% منذ عام ٢٠٠٣.

ورغم ما يُتيحه ذلك من قاعدة يُمكن الإنطلاق من خلالها نحو مزيد من التعاون بين البلدين فإن نمو العلاقات المصرية الروسية يأتي بطيئاً، ودون المستوى الذي تُتيحه إمكانات البلدين. كما أن العديد من المشروعات المُشتركة التي تم الإتفاق بشأنها لم تدخل بعد حيز التنفيذ. ولازال حجم التبادل التجاري بين البلدين ضئيلاً خاصة مع مقارنته بحجم التبادل التجاري بين أياً من البلدين، ودول أخرى، حيث لم يتجاوز ٨٢٥ مليون دولار عام ٢٠٠٣، كان نصيب الصادرات المصرية ٣٧٢ مليون دولار منها.

ولاشك أن فرص التعاون المُشترك بين البلدين تكسب الشراكة مع روسيا أهمية خاصة في العديد من المجالات. **أولها**، تنشيط التبادل التجاري بين البلدين، وربما يكون إنشاء مركز مصري دائم للأعمال، والتجارة في موسكو عام ٢٠٠٣، ومجلس الأعمال العربي الروسي عام ٢٠٠٤، هو خطوة نحو تحقيق هذا الهدف.

ثانيها، إعطاء مزيد من الإهتمام للسياحة الروسية. فالروس يعشقون مصر، ويحترموا كثيراً مصر والمصريين، وتُعتبر روسيا واحدة من أكبر ثلاث دول مصدرة للسياحة إلى مصر. حيث يزور مصر ما يقرب من ٦٠٠ ألف سائحاً روسياً سنوياً.

ثالثها، تطوير الزراعة واستصلاح الأراضي. فالمستقبل الحقيقي لمصر هو في تطوير القطاع الزراعي على النحو الذي يُمكنها من إشباع الإحتياجات الأساسية لمواطنيها. وتمتلك روسيا خبرة واسعة في هذا المجال خاصة إنتاج القمح، والذي أمدت مصـــر بـــ ٢٧% من احتياجاتها منه خلال عام ٢٠٠٣.

رابعها، قطاع البترول والغاز الطبيعي، فهناك العديد من الإكتشافات البترولية غير المُستغلة في مصر، ويُمكن لروسيا بإعتبارها ثاني أكبر مُنتج ومُصدر للنفط في العالم، وبما لديها من خبرة، وتكنولوجيا تقديم الكثير لمصر في هذا المجال. وقد وقعت شركة "لوك أويل" الروسية إتفاقيتين جديدتين مع مصر في عام ٢٠٠٣، الأولى للبحث في منطقة شمال شرق جيسوم، والثانية في منطقة غرب جيسوم في مساحة ١٧٦ كم^{٢}، وبإجمالى إنفاق للبحث حوالي ٢٦ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٤ انتقل التعاون في هذا المجال إلى التعاون الإستراتيجي الكامل في صناعة البترول، والغاز حيث تم الإتفاق على إقامة مشروعات مُشتركة مع شركة لوك أويل بإستثمارات روسية لإسالة، وتصدير الغاز الطبيعي المصري، والتوسع في أنشطة البحث عن البترول وإنتاجه بخليج السويس. هذا إلى جانب تنمية أعمالها في منطقة امتيازها في غرب عش الملاحة، والصحراء الغربية، ليُمثل إنتاجها ١٠% من الإنتاج المصري من البترول.

خامسها، تطوير البنية الصناعية المصرية. وقد تم بحث التعاون في مجال صناعات الفلزات، والغازات، والتعدين، والمُحركات، والصناعات الكيماوية، وأجهزة الرى، والمحولات. كما تم إنشاء مصنعين لإنتاج السيارات الروسية في مصر، إلى جانب التعاون في مجال صناعة الأدوية.

سادسها، المجال التقني، حيث تم خلال زيارة السيد الرئيس عام ٢٠٠١ توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون في الإستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتبادل الخبراء، وتدريب الفنيين. هذا إلى جانب الإمكانيات المُتاحة للتعاون في مجال توليد الطاقة الكهربائية، وتحلية المياة بالطاقة المُتجددة، ويُعتبر معهد الطاقة الروسي أكبر المعاهد المُتخصصة في مجال الطاقة في العالم.

وأخيراً، من الضروري استعادة التعاون بين البلدين في المجال العسكري، ويتضمن ذلك ليس فقط توفير قطع الغيار لبقايا الأسلحة الروسية في مصر، ولكن عقد صفقات تُمكن مصر من الحصول على منظومات من الأسلحة المُتقدمة على النحو الذى يُمكن مصر من تطوير، وتنويع ترسانتها العسكرية، وكذلك عودة التعاون في مجال تدريب العسكريين المصريين خاصة مع كفاءة التدريب الروسي، وتميزه بالجدية. ولاشك أن النهضة التي تشهدها المؤسسة العسكرية الروسية، ورغبة روسيا في مزيد من التنشيط لتجارة السلاح الروسي، يُتيح فرص كبيرة في هذا المجال.

يُضاف إلى هذا التفاهم السياسي، والإستراتيجي، والتقارب في المواقف بين البلدين من القضايا الوطنية، والإقليمية لاسيما القضية الفلسطينية، والموقف من الإحتلال الأمريكي للعراق.

ولقد نجحت زيارات الرئيس مبارك لموسكو عام ١٩٩٧، و٢٠٠١، و٢٠٠٤ ثم زيارة الرئيس الروسي لمصر عام ٢٠٠٥ في وضع الأطر اللازمة لتطوير التعاون بين البلدين، وأصبح من الضروري ترجمة هذه الأطر إلى مشروعات تُسهم في تحقيق التنمية الشاملة لمصر.

وعلينا تفهم مصالح الجانب الروسي، وأنه لا يُمكن أن يتحقق تعاون على أسس راسخة قوية دون فائدة لطرفي التعاون. وقد وضعت روسيا معياراً موضوعياً لذلك ألا وهو العائد الاقتصادي من التعاون في أى مجال بما فيه المجال العسكري.

إن روسيا يُمكن أن تُمثل شريكاً أساسياً في تحقيق النهضة المصرية المُرتقبة، فلديها الخبرة والتكنولوجيا، والرغبة الصادقة في تقديم مساعدة حقيقية وفعالة،

وعلينا تحديد ماذا نريد ؟ وكيف يُمكن إقامة علاقات التعاون على النحو الذي يُحقق مصالح الطرفين.

كذلك، فإن **الإتحاد الأوروبي** بإعتباره قوة اقتصادية عملاقة، وقوة سياسية واعدة يحتل مكانة هامة في الأولويات المصرية لاسيما على ضوء واقع العلاقات القائمة بين الطرفين. فالإتحاد الأوروبي هو الشريك التجارى الأول لمصر حيث يستأثر بنحو ٣٣% من إجمالي الصادرات المصرية عام ٢٠٠٣، وتُمثل وارداته ٢٦% من إجمالي الواردات المصرية عن ذات العام. كما إنه أكبر مصدر للسياحة حيث يُمثل مواطنيه أكثر من نصف عدد السياح الوافدين إلى مصر سنوياً. وهو ثاني أكبر مصدر للإستثمارات الأجنبية في مصر بنصيب بلغ ٢٧% من إجمالى الإستثمار الأجنبي المُباشر عام ٢٠٠٢، وثاني أكبر مصدر للمعونة الأجنبية بعد الولايات المتحدة، والتي بلغت ٢٩١,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٣.

ورغم إن اتفاقية الشراكة الموقعة بين الطرفين في يناير ٢٠٠١ في إطار إعلان برشلونة ١٩٩٥، والتي دخلت حيز التنفيذ في يوليو ٢٠٠٤، كانت خطوة هامة لتوثيق العلاقات مع الإتحاد الأوروبي في مختلف المجالات؛ إلا إنها ما زالت تُثير الكثير من المخاوف حول الإنعكاسات السلبية المُحتملة على الصناعات المصرية والناجمة عن إزالة القيود التجارية المصرية أمام المنتجات الأوروبية أسوة بما تتمتع به الصادرات المصرية في الأسواق الأوروبية وفقا للإتفاقية، في وقت تتواضع فيه القدرة التنافسية للصادرات المصرية، ويرتفع العجز في الميزان التجاري مع الإتحاد الأوروبى إلى ٣,٥ مليار دولار أى حوالي ٤٤% من إجمالي العجز في الميزان التجاري المصري وفق تقديرات عام ٢٠٠٣. كما تتزايد المخاوف من احتمال تحول الإستثمارات الأوروبية المُباشرة عن مصر إلى دول شرق أوروبا، والتي انضمت عشر دول منها إلى الإتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤،

إلى جانب التحدي الذي تفرضه سياسة الجوار الجديدة للإتحاد الأوروبي، والتي تمتد شرقاً لتضُم دول الإتحاد السوفيتي السابق للجوار الأوروبي إلى جانب دول حوض البحر المتوسط الواقعة جنوباً.

ومن ثم فإن المشاورات الجارية حالياً حول إتفاقية الجوار بين مصر والإتحاد الأوروبي على درجة كبيرة من الأهمية، كما إن سرعة الإنتهاء منها، وتوقيع الإتفاقية أمر ضروري لتعظيم الإستفادة منها.

أما **الصين واليابان** فتربطهما علاقات صداقة، وتعاون مع مصر. فقد كانت مصر أول دولة عربية، وإفريقية تعترف بجمهورية الصين الشعبية، وذلك في مايو ١٩٥٦ مما حفز الكثير من الدول على الإعتراف بها تباعاً، كما كانت الصين من بين الدول التي أعلنت تأييدها لمصر خلال حرب السويس في أكتوبر ١٩٥٦ حين أعلنت استعدادها لإرسال آلاف المتطوعين لمساعدة مصر في حربها، والمشاركة في الدفاع عنها. كذلك أيدت الصين كافة القضايا العربية المطروحة.

ورغم إن تطور العلاقات الاقتصادية، والتعاون العسكري، والإستراتيجي بين البلدين لم يكُن على مستوى العلاقات السياسية بينهما، فإن للصين دوراً تنموياً في مصر لا يُمكن إغفاله حيث تبلغ الإستثمارات الصينية في مصر ٥٦ مليون دولار وتتركز في تنمية المنطقة الاقتصادية في شمال غرب خليج السويس، وإنتاج المنسوجات، وشكائر الأسمنت، والمزارع السمكية. كذلك قامت الصين بإنشاء مركز المؤتمرات الدولية بمدينة نصر، والذي يُعتبر أحد رموز الصداقة، والتعاون بين مصر، والصين، وتم إفتتاحه في ديسمبر ١٩٨٩. كما قدمت الصين مساعدات فنية لمصر لتطوير دار الكتب المصرية خاصة في مجال ترميم المخطوطات، وصيانة الكتب القديمة، هذا إلى جانب المنحة المقدمة من الصين، وقدرها ٢ مليون جنية لمركز تنمية القدرات التكنولوجية بمدينة مبارك للأبحاث العلمية. يُضاف إلى هذا

تزويد مصر بالتكنولوجيا الصينية المتقدمة في المجالات الأمنية، والتعاون في مجال تبادل المعلومات، وذلك بمقتضى الإتفاق الموقع بين وزراء داخلية البلدين في يوليو ١٩٩٤. والإنفتاح الصيني على مصر سياحياً حيث تُعتبر مصر المقصد السياحي الأول للصين خارج منطقة جنوب شرق آسيا.

ولليابان دور تنموي مُماثل حيث تُعتبر مصر أكبر الدول العربية المُتلقية للمساعدات اليابانية سواء في شكل قروض، أو منح، أو مساعدات فنية، فقد قُدرت المنح اليابانية لمصر بنحو مليار و٦٨٧ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٩١ – ٢٠٠٣، وقدرت القروض بنحو ٤٥٢ مليون دولار خلال نفس الفترة. كما ساهمت اليابان في عدد من المشروعات التنوية الهامة منها تمويل ٦٠% (حوالي ١٢٠ مليون دولار) من الأعمال الإنشائية لكوبري السلام الذي يربُط بين ضفتى قناة السويس، والمساهمة بحوالي ٧٠ مليون دولار لإعادة تحديث، وتأهيل مستشفي الأطفال الجامعي التابع لجامعة القاهرة (مستشفي أبو الريش)، وإنشاء دار الأوبرا المصرية، وغيرها من المشروعات. هذا إلى جانب التبادل التجاري البالغ حوالي مليار دولار سنوياً بين البلدين.

ويُعتبر تأمين استمرار حصول الصين، واليابان على النفط العربي بإعتبارهما مستوردا أساسياً له، العامل الأساسي للإهتمام بإستقرار المنطقة، ودولها الفاعلة في هذا الشأن، ومن بينها مصر. فالصين ثاني أكبر مُستهلك للنفط في العالم، وتعتمد الصين اعتماداً مُتزايداً على البترول العربي الذي بدأت في استيراده مُباشرة من البلاد العربية منذ عام ١٩٩٩، ويُمثل ٩٥% من إجمالي واردتها النفطية وفق تقديرات عـــام ٢٠٠٥. كذلك تُعتبر اليابان ثالث دول العالم من حيث استهلاك النفط بعد الولايات المتحدة والصين، ورغم إتجاهها إلى تنويع مصادر وارداتها النفطية واستخدام مصادر بديلة للطاقة مثل الطاقة النووية، والشمسية، وخلايا

الوقود، إلا أن نسبة اعتمادها على النفط ما زالت مرتفعة لا سيما نفط المنطقة العربية، والذي تعتمد عليه بنسبة تتجاوز ٨٠% من واردتها النفطية، وذلك وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٢.

وهنا يثور التساؤل حول مدى تأثير بروز مناطق نفطية بديلة للمنطقة العربية على اهتمام الدولتين بالمنطقة. فقد اتجهت الدولتين لإستيراد البترول الروسي عبر سيبيريا، وتم توقيع إتفاقات عدة بين روسيا، وكل من الصين، واليابان في هذا الخصوص. هذا إلى جانب منطقة آسيا الوسطى، وبحر قزوين المُتاخمة للصين، والتي تتصاعد أهميتها الدولية بالنظر إلى كونها تحتوي على ثاني أضخم إحتياطي نفطي في العالم بعد منطقة الخليج العربي. الأمر الذي يقتضي البحث في مقومات، وأسس جديدة لعلاقة مصر مع الدولتين إذا أرادت مصر استمراراً، وتفعيلاً لها في المستقبل.

٣- **عضوية مصر في العديد من التجمعات الإقليمية** فالدور المُستقبلي الحقيقي والفعال هو للتكتلات الاقتصادية، وأى دولة تحاول التحرك مُنفردة لا قيمة، ولا فعالية لها خاصة على الصعيد الاقتصادي. ولكن رغم تعدد التجمعات التي تحظى مصر بعضويتها، أو بوضع المُراقب فيها فإنها جميعاً ليست فعالة بالقدر الكافي كما أن الدور المصري في معظمها محدود للغاية. ولذا قد يكون من الأحرى إعادة تقييم هذه التجمعات، والثقل الحالي، والمتوقع لها، وكذلك تقييم الدور المصري في إطارها ودرجة الإستفادة المصرية من العضوية بها، وبناء على هذا التقييم، والتحليل يتم التركيز على أحد هذه التجمعات، أو اثنين منها على الأكثر ليكونوا موطئ قدم التحرك المصري إقليميا. فالإفراط الدبلوماسي، والتشتت الحادث لا يتناسب وطبيعة المرحلة التي تمُر بها مصر على الصعيدين الداخلي، والخارجي. فهناك حاجة إلى تركيز واضح في أولوياتنا الخارجية، والتجمعات الهامة التي يجب

الإلقاء بثقلنا فيها ولعب دور هام، ومحوري في إطارها. فحين غابت الرؤية، والأهداف المُحددة تقلص الدور المصري في عدد من الدوائر الهامة.

فإلى جانب الدور العربي الذي لا جدال حول محوريته، يبرُز في هذا الإطار أهمية إستعادة الدور المصري في إفريقيا كعمق استراتيجي لمصر لاسيما منطقة حوض النيل ذات الأهمية، والتأثير المُباشر على بقاء، واستمرار كيان الدولة المصرية ذاته. وأى دور له ثمن، وتكلفة يتعين تحملها، ومن المهم التفكير فيها، ولكن الأهم هو الوقوف على حجم خسائر مصر الحالية، والمستقبلية من إنحصار دورها الإفريقي. ولاشك إن إستعادة مصر لدورها هذا يجب أن ينطلق من رؤية جديدة لمقومات التعاون ومجالاته، وبرامج تنموية حقيقية تجد فيها هذه الدول مصالح حيوية لها، وتعود بالنفع إقتصادياً واستراتيجياً على مصر. ولاشك إن تفعيل منظمة الأندوجو لدول حوض النيل تُعتبر نقطة بدء هامة في هذا الخصوص. وهو التجمع الذي أُنشأ بمبادرة مصرية عام ١٩٨٣ إلا إن نشاطه تجمد في مطلع التسعينيات نتيجة تصدُع العلاقات السياسية بين أعضائه. فإذا استطاعت مصر إعادة بناء جسور الثقة مع دول الأندوجو، وقامت بإحداث طفرة ملموسة في التعاون معها لاسيما على الصعيدين الاقتصادي، والتقني سوف يُمثل هذا تحولاً إيجابياً في السياسة المصرية. فالمطلوب ليس دوراً قارياً لمصر يفوق قدراتها، وإمكانياتها الحالية، ويخرج أيضاً عن نطاق أولوياتها الوطنية، وإنما المطلوب دوراً إقليمياً فاعلاً يُحقق المصالح الوطنية المُباشرة والحيوية لمصر.

خاتمة

خلاصة القول إن هناك فرص مُتاحة في النظام الدولي الراهن، فمصر لا تبدأ من فراغ، وإنما من قاعدة من العلاقات الوطيدة مع مُختلف الأطراف الفاعلة دولياً. إلا إن التحدي الأساسي الذي يواجهها يتمثل في التغير الحادث في المُعطيات الدولية والإقليمية، وفي مُحددات هذه العلاقات، الأمر الذي يقتضي ضرورة إعادة صياغة هذه العلاقات على النحو الذي يكفل لها الدوام، والإستمرارية، وذلك في إطار أولويات واضحة تتضمن استمرار الشراكة، والتعاون مع الولايات المتحدة، وتعزيز التعاون مع القوى الكبرى الأخرى، إلى جانب استعادة الدور المصري في الدوائر الإقليمية التي تُمثل مجالاً حيوياً لمصر لاسيما منطقة حوض النيل. فلابد من اتباع نمط غير تقليدي لإدارة علاقاتنا في إطار النظام العالمي الجديد، حيث بدا واضحاً أن الإستمرار في انتهاج نفس الأسس، وذات الآليات لن يكفل تحقيق الأهداف المرجوة.

يُدعم هذا التوجه سياسة داخلية تستهدف النهوض بالقدرات المصرية، والوصول إلى درجة مقبولة من الإكتفاء الذاتي لاسيما في السلع الإستراتيجية التي تمس الأمن، والإستقرار الاجتماعي، والسياسي الداخلي. مما يُكسب مصر قدرة على التحرك المُستقل، والفاعل إقليمياً، ودولياً، ويُتيح لها الموارد اللازمة لذلك. وهو أمر ليس بالعسير إذا أحُسن توظيف الموارد المصرية لخدمة الصالح العام. فمشكلة مصر ليس في قلة مواردها، ولكن في سوء توظيف، وإدارة هذه الموارد.

فمصر في حاجة إلى رؤية وطنية صادقة للمصالح المصرية، وأولويات العمل، تأخذ في الإعتبار مصالح الأطراف الأخرى، وما يُمكن أن تقدمه مصر لها إذا أرادت مصر أن تحتل مكانة الشريك الفاعل في علاقاتها بهذه القوى. فعالم اليوم

يقوم على تبادل المصالح، واستمرار ما تقدمه الدول الأخرى لمصر رهناً بما تستطيع مصر تقديمه في المقابل. ومن ثم فإنه يتعين إعادة النظر في أسس ومقومات السياسة الخارجية المصرية حتى لا يتجاوزنا التاريخ.

	المساحة (كم٢)	عدد السكان (مليون نسمة في يوليو ٢٠٠٦)	إجمالى الناتج القومى GDP (تريليون دولار /عام ٢٠٠٥)	معدل النمو في GDP (عام ٢٠٠٥)	حجم الانفاق العسكرى (بليون دولار /عام ٢٠٠٥)	عدد القوات المسلحة
الولايات المتحدة	٤٢٠,٦٣١,٩	٢١٥,٤٤٤,٢٩٨	٣٦,١٢	٥,%٣	١,٥١٨	٢٠٩, ٨٣٧ ألف (الجيش والحرس الوطنى)
الاتحاد الأوربى	٣٧٢,٩٧٦,٣	٢٥٨,٩٥٣,٤٥٦	١٨,١٢	٧,%١	١٩٣	–
روسيا الاتحادية	٢٠٠,٠٧٥,١٧	٥٤٠,٨٩٣,١٤٢	٥٨٩,١	٤,%٦	٣,٤٠	١٣٠, ١ مليون
الصين	٩٦٠,٥٩٦,٩	٧١٣,٩٧٣,٣١٣,١	٨٥٩,٨	٩,%٩	٤٨,٨١	٢ مليون,٢٥ أكبر جيوش العالم عدداً
اليابان	٨٣٥,٣٧٧	٦١١,٤٦٣,١٢٧	٠١٨,٤	٧,%٢	٣١,٤٤	٤٣٠, ٢٣٩ ألف

د.نورهان الشيخ